الأمم المتحدة
S/PV.5751

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

الجلسة ٥٧٥١

الجمعة، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/١٥

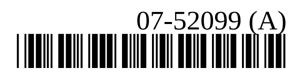
نيويورك

الرئيس:	السيد ريبير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشركن
	إندونيسيا	السيد ناتاليغاوا
	إيطاليا	السيد كراكسي
	بلجيكا	السيد دو غوشت
	بنما	السيد أرياس
	بيرو	السيد تشافيز
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	سلوفاكيا	السيد كوبيس
	الصين	السيد ليو زنمين
	غانا	السيد يانكي
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون سويرز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف

جدول الأعمال

إحاطة إعلامية يقدمها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

07-52099 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

إحاطة إعلامية يقدمها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد ميغيل أنخيل موراتينوس كويوبي الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزير الخارجية والتعاون لإسبانيا.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بالنيابة عن المجلس، أرحب أيما ترحيب بالسيد ميغيل أنخيل موراتينوس كويوبي، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

أود أن أرحب بحضور السيد يان كوبيس، وزير خارجية سلوفاكيا والسيد كارل دو غوشت، وزير خارجية بلجيكا، و السيد فيتوريو كراكسي، وزير الدولة للشؤون الخارجية في إيطاليا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد ميغيل أنخيل موراتينوس كويوبي الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزير الخارجية والتعاون لإسبانيا.

أرحب بالسيد موراتينوس وأعطيه الكلمة.

السبد موراتينوس كويوبي (تكلم بالإسبانية): أود أن أزجي شكرا صادقا إلى أعضاء مجلس الأمن على إعطائي الفرصة لمخاطبة المجلس بصفتي الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا كي أبلغ المجلس عن أعمال منظمتنا وأولوياتها. وهذا التقليد يتيح لنا الفرصة أن نتشاطر بعض الأفكار من منظور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوصفها منظمة إقليمية اعتُرف بها بهذه الصفة بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة في ١٩٩٣.

وتقدم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الدعم لمجلس الأمن في صيانة الأمن والسلم الدوليين. إن الأبعاد الثلاثة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا – الإنساني والسياسي العسكري والاقتصادي البيئي – تمكننا من أن نعمل معا في منع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات ونحن نعمل أيضا معا في محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة وكذلك في احترام حقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية وحماية الأقليات والأمن البيئي.

إن الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يرتبطان بالتصميم على تعزيز نظام دولي يقوم قواعد، اعتماداً على احترام حقوق الإنسان والتعاون في المسائل المتعلقة بالأمن بين الدول والمجتمعات. والدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد تعهدت بالاستجابة لنداء الأمم المتحدة بإعلان التعاون مع الأمم المتحدة، الذي اعتمد في آذار/مارس ٢٠٠٦. وهذا الإعلان يعزز تعاوننا ويؤيد قرار مجلس الأمن ١٦٣١ (٢٠٠٥)، الذي يؤكد مرة أخرى التزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا كمنظمة إقليمية.

والرئاسة الحالية قد عززت الهدف الأساسي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والذي يتمثل في تشكيل أوروبا حرة وتعيش في سلام مع نفسها، وإدراك ترابط التحديات التي تمس الأمن، والحاجة إلى التعاون في عالم متعولم

ومتكافل. وبالنسبة لإسبانيا، فإن هذه المنظمة ليست مجرد مجموعة من المؤسسات التي تقدم المساعدة للدول الأعضاء. إنها أكثر من ١٩ بعثة ميدانية في ١٧ دولة. وهي أكثر من مجرد منتدى دائم للحوار في فيينا.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي، في المقام الأول، مشروع ذو أهمية استراتيجية، أو هي العزم المشترك لـ ٥٦ بلداً للعمل معاً من أجل مستقبل أكثر أمناً وازدهاراً. وهذه الفكرة تجعلها منظمة فريدة، نظراً لعضويتها العريضة وخبرتها الواسعة، فضلاً عن المساواة بين الدول المشاركة فيها واتساع نطاق إقليمها الممتد من فانكوفر إلى فلاديفوستوك.

وتدرك إسبانيا أن بعض الأهداف الرئيسية لم تتحقق بعد وأن تحديات جديدة قد نشأت وألهمت الرئاسة الحالية للمنظمة بالعمل والجهود التي تبذلها. ولا مجال للشك في أن أوروبا قد تقدمت كثيراً منذ إعلان هلسنكي لعام ١٩٧٥. لقد سقطت الأسوار وأعيد لم شمل الأُسر، وتلاشت الحروب والصراعات المأساوية. ونعتقد أننا نتحرك في اتجاه أوروبا الكبرى الجديدة، كما تجلت في ميثاق باريس.

وعندما سعت إسبانيا إلى رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كانت تدرك كل هذه التحديات. وعام ٢٠٠٧ هو عام التحديات لهذه المنظمة، ومن الضروري أن نكرر الدعوة للدول الأعضاء بأن تعمل معاً للتغلب على الصعاب، وتقريب المواقف والتهيئة لتوافق آراء بناء. وفي الأشهر الأخيرة، شهدنا عدداً من الحوادث الخطيرة في جورجيا، مثل ما حدث في أبخازيا والصراع بين جورجيا وجنوب أوسيتيا. فهذه الأحداث تثير قلقنا وتبرز الحاجة إلى توليد الثقة والتعاون.

وطوال العام الجاري، بذل الرئيسان المشاركان لمجموعة مينسك المنبثقة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبدعم نشط من السيد خوسيه بوريل، الممثل الشخصي للرئاسة الإسبانية، جهوداً كبيرة لتسهيل حلول سلمية لصراع ناغورنو - كاراباخ. ولم تفلح جهود الوساطة المكثفة تلك في تحقيق انفراجة في عملية التسوية بعد، وإن ظلت الأطراف ملتزمة بالمفاوضات بهدف إيجاد حل توفيقي.

وتعمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أيضاً لتيسير إيجاد تسوية للصراع في المنطقة الواقعة عبر نهر دنستر من خلال المشاركة في المفاوضات بصيغة ٥+٢، وذلك بالتعاون مع الوسطاء - الاتحاد الروسي وأوكرانيا - والمراقبين - الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وخلال العام ونصف العام الماضيين، حاولنا أن نقنع الأطراف بالتفاوض، لأننا نتشاطر الاقتناع بأن المفاوضات بهذه الصيغة هي الأقوى فرصة لتحقيق تسوية دائمة ومستدامة تمكن مولدافيا من مواجهة مستقبلها بهدوء.

إننا نقترب من وقت اتخاذ القرار بالنسبة لمركز كوسوفو في المستقبل. وتدعم المنظمة والرئاسة الإسبانية الجهود الرامية إلى إيجاد صيغة عادلة ودائمة تسهم في تحقيق الاستقرار، وإن كان صحيحاً أننا اتخذنا موقفاً محايداً على مر السنين فيما يتعلق بمسألة المركز، وهو ما تسلم به كل الطوائف في كوسوفو.

إن الحيدة لا تعني أننا لسنا ملتزمين؛ بل على النقيض، فلئن كانت المنظمة غير مشاركة بصورة مباشرة في مفاوضات تحديد المركز، فإننا نسهم في تهيئة الظروف الضرورية على الأرض لتنفيذ التسوية بشأن المركز النهائي. ونحن على استعداد للبقاء في كوسوفو لرصد حماية حقوق الطوائف، وخاصة ما يتعلق باللامركزية وحماية الأماكن الثقافية والدينية.

إن دول آسيا الوسطى تقوم بدور هام وحاسم في تعزيز الأمن في مختلف أنحاء منطقة المنظمة. وهشاشة الوضع في أفغانستان، وخطر الإرهاب، والاتجار بالمخدرات،

والجريمة المنظمة، بالإضافة إلى مشاكل هيكلية خطيرة، مثل إدارة الموارد المائية، تمثل كلها تحديات ملحة لمنظمتنا. ولا يمكننا أن نتجاهل أن الموقف في أفغانستان يؤثر على الأمن في كل آسيا الوسطى. وفي هذا الصدد، فإن المنظمة تعد مشاريع لإدارة الحدود، لا سيما في طاجيكستان. ونأمل أن نُشرِك الجانب الأفغاني في هذه المشاريع الأمنية المشتركة.

وقد أعلنت كازاخستان مرشحها لرئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولقي هذا الإعلان ترحيب المنظمة لأسباب وجيهة للغاية. فمرشح كازاخستان هو أول مرشح من إحدى الجمهوريات السوفياتية السابقة ومن إحدى دول وسط آسيا. وهذا يتيح فرصة هائلة لكازاخستان ولوسط آسيا ولمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا برمتها. وبالرغم من أنه لم يتسن بعد التوصل إلى توافق في الآراء فيما يتعلق بتاريخ تولي كازاخستان للرئاسة، تشارك إسبانيا بنشاط في تحقيق توافق بين جميع الدول أعضاء المنظمة بشأن هذا القرار الهام.

وتلاحظ الرئاسة الإسبانية للمنظمة بقلق بالغ حالة الجمود بشأن مستقبل تنفيذ معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. فهذه المعاهدة ظلت بمثابة حجر الزاوية في الأمن الأوروبي منذ عام ١٩٩٠، ونرى أنه لا بد من الحيلولة دون أي انتكاس في هذا الصدد. والرئاسة تطلب من كل الدول الأطراف أن تجدد جهودها وتبدي المرونة اللازمة لإيجاد حل لهذه الأزمة بروح من الثقة والشفافية والتعاون المتبادل. والمجلس الوزاري في مدريد سيوفر فرصة لتحريك هذه العملية إلى الأمام، مع إسهام إسبانيا فيها بدور نشط.

لقد تصرفت الرئاسة الإسبانية بطريقة متوازنة وملموسة، وأعطت الأولوية القصوى لمسألة مكافحة الإرهاب. وفي هذا العام، نظمنا أربعة مؤتمرات رئيسية بشأن التعاون القانوني في الشؤون الجنائية لمكافحة الإرهاب، وشراكات القطاع الخاص في مكافحة الإرهاب، وأمن وثائق السفر، وقبل أسبوعين عقدنا مؤتمراً بشأن ضحايا الإرهاب. وإلى جانب ذلك، من المقرر عقد مؤتمر بشأن استخدام الإنترنت لأغراض إرهابية.

وتدعو الرئاسة الإسبانية كذلك إلى إعمال الفكر جدياً في مسائل الأمن الاقتصادي والبيئي، مع التركيز بشكل خاص على خطر تدهور التربة وإدارة المياه. وإنني على ثقة بأن المنظمة يمكن أن تصبح منبراً للحوار وشبكة للتعاون في مجال الأمن البيئي، حيث أن هذه المجالات تشكل مفهوماً شاملاً للأمن.

وفي عام ٢٠٠٧، عززنا البعد الإنساني لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأحرزنا تقدماً في تعزيز مجتمعات التنوع والتعددية – وهي مسألة ترتبط ارتباطاً شديداً بالتزامنا بتعميق الديمقراطية في الدول والمجتمعات. فتنوع مجتمعاتنا أمر واقع. وبدون احترام التنوع، فلا طائل من الحوار. وبدخولنا القرن الحادي والعشرين، فإن هذه المهمة تكتسي أهمية أساسية. وبمبادرة تحالف الحضارات للأمم المتحدة تتوفر لدينا أداة جيدة لإدارة وتحديث التنوع في مجالات الشباب والتعليم والهجرة ووسائط الإعلام.

وقد أسهمت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إسهاماً كبيراً في التشجيع على التسامح وعدم التمييز، حيث تمثل المنظمة في حد ذاتها تحالفاً فعلياً للحضارات. ومؤتمر رئاسة المنظمة بشأن تحديات الخوف من الإسلام، الذي سيعقد في قرطبة يومي ٩ و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، يندرج في إطار بلورة البعد الإنساني. وهو يعبر عن تصميمنا على تعزيز التسامح وعدم التمييز تحقيقاً للتعايش في كل أبعاده.

إن قائمة المهام التي علينا إنجازها في المنظمة لا تنكمش، بل إنها آخذة في التمدد مع ظهور تحديات جديدة.

وبطبيعة الحال، فإن جدول أعمالنا للاجتماع الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي يعقد في مدريد جدول أعمال طموح. وخلال الأشهر المتبقية، ستسعى الرئاسة الإسبانية للمنظمة سعيا حثيثا لتشكيل توافق للآراء على القرارات الحيوية، مثل الأمن البيئي وتعزيز المجتمعات المتعددة العناصر والنهوض بالتعاون في مكافحة الإرهاب ومكافحة الاتجار بالبشر.

وتشكل رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تحديا كبيرا، نظرا لأن المنظمة أداة سياسية حساسة. ونظرا لطابعها وتطورها، فإنها تعالج التوترات المستمرة اليوم في أوروبا والتهديدات لأمن أوروبا وتقدمها. ولذلك السبب، فإن مسؤولية تولي رئاسة المنظمة تمثل تحديا مثيرا بغية ضمان وحدة ٥٦ دولة حول رؤية مشتركة: ألا وهي رؤية أوروبا حرة وتعيش في سلام مع نفسها، وهي رؤية ولدت في هلسنكي، وتوطدت في باريس وفي اسطنبول، ونسعى الآن سعيا جاهدا لتجسيدها كل يوم في إطار المنظمة.

وأؤمن بأن قوة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تكمن أيضا في تعاونها مع الأمم المتحدة، نظرا لأننا أنشأنا نظاما للتعاون في مجال الأمن، يقوم على أساس القيم والقواعد الديمقراطية، بوصفها سبيلا للتغلب على الانقسامات وأوجه عدم المساواة التي ما زالت مستمرة اليوم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد موراتينوس كويوبي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية سلوفاكيا، معالي السيد يان كوبيس.

السيد كوبيس (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السيد موراتينوس على بيانه وعلى النظرة المتعمقة والمثيرة للاهتمام للغاية في أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ظل الرئاسة الإسبانية. وفي الواقع، فإن ما يلزم المنظمة في الوقت الحاضر هو هذا النوع من الاتجاه الواقعي الذي نجده في الأداء اليومي للرئاسة الحالية. والنهج الذي تطبقه إسبانيا يقوم على أساس ثلاثة عناصر – هي مبدأ الأولوية والمثابرة والصبر – وقد أظهر فعاليته. وأرحب ترحيبا خاصا بالمناقشة الفعالة للمواضيع ذات الأولوية للمنظمة التي ابتدرتها إسبانيا قبل المجلس الوزاري بفترة طويلة. وأعتقد أن النتائج، حينما يتم استعراضها في نهاية العام، ستظهر أن الرئاسة الإسبانية كانت ناجحة للغاية.

وهذا العام، ولأول مرة، تشهد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الاضطلاع بأعمالها في الهيكل المشكل من ثلاث لجان. وتشرفت سلوفاكيا برئاسة أعمال أولى هذه اللجان، وهي اللجنة الأمنية. ويمكنني الآن أن أؤكد على أن تعاوننا بهذه الصفة مع الرئاسة الإسبانية تعاون جيد للغاية وفعال. وقدمت سلوفاكيا اقتراحا لإعداد استعراض للقواعد والمبادئ الأساسية للمنظمة في مجال إصلاح قطاع الأمن والحكم. وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن ذلك كان أيضا موضوع الرئاسة السلوفاكية لمجلس الأمن وأعطى زخما لأعمال الأمم المتحدة، ويحدوني الأمل في أن يؤدي قريبا إلى أن يقدم الأمين العام تقريرا عن إصلاح قطاع الأمن. وأشعر بالامتنان بصورة خاصة للرئاسة الإسبانية على تفهمها لتلك الفكرة ودعمها القوي لها.

كما أود أن أشيد بالجهود التي يبذلها الرئيس الحالي للتوصل إلى تسوية سلمية للصراعات المطولة التي ما زالت قائمة في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وكان تعيين الرئاسة الإسبانية لممثل شخصي ردا صائبا وسليما على الحادث الذي وقع في جورجيا في آب/أغسطس، وهو، في

رأينا، رد يستحق المتابعة في الحالات الأخرى من ذلك النوع أيضا. والجدير بالذكر أيضا الجهد الرامي إلى تعزيز الحوار وإلى القضاء على الخطاب العدواني بين الأطراف المتعادية في جميع الصراعات المجمدة.

ولكن الصراعات المطولة ليست وحدها هي التي تستلزم انتباهنا. واتفق اتفقا كاملا على أن الأمر اللازم هو تعزيز دور منظمة الأمن والتعاون في كوسوفو. وسيكون ذلك أمرا هاما للغاية خلال الأيام والأشهر، بل والأعوام المقبلة. وخبرة المنظمة لا يمكن الاستغناء عنها ويمكن أن تحرز نتائج قيِّمة في مجال التعاون مع القطاعات المتعددة الأطراف، بما في ذلك – من المأمول قريبا – الاتحاد الأوروبي.

وبالإضافة إلى الأفكار والمفاهيم الجديدة التي ذكرها الرئيس الحالي موراتينوس، أود أيضا أن أُبرز بعض أكثر المجالات والتجارب التقليدية التي نستفيد منها نحن الذين نعمل في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأولا وقبل كل شيء، أود أن أُبرز منع نشوب الصراع بهذه الصفة. ويحدوني أمل كبير في أن تتمكن جهود الأمين العام بان كي – مون من الاستفادة من تجارب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويمكنني القول إننا، بوصفنا عضوا في كلتا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة، سنعمل نحو ربط المنظمتين بقدر الإمكان، بما في ذلك في هذا المجال، بحيث يمكنهما العمل بصورة أفضل، وبقدر الإمكان، بشكل مشترك.

والمجال الثاني هو مجال التهديدات والتحديات الجديدة، التي ذكر الرئيس الحالي العديد منها. وأود أن أذكر مجالا واحدا فقط: ألا وهو تجربة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهنا نحن في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قدمنا نموذجا إلى المجتمع الدولي الواسع، وأشعر بسرور شديد أن النموذج قد احتذي؛ ويجري تنفيذ العديد من الدروس المستخلصة من المنظمة في مناطق العالم الأخرى.

والمجال الثالث هو مجال حقوق الإنسان واحترام الأقليات وبناء المؤسسات الديمقراطية وكل ذلك يقع في نطاق هذه المظلة الخاصة للأعمال الأساسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولمجرد إبراز شيء واحد، أود أن أذكر أن عمل المنظمة يجري تعزيزه بشدة من جانب الرئيس الحالي في مجال مكافحة التعصب والعمل على زرع التفاهم بين الثقافات والأديان، لأن هذا هو، في الواقع، مهمتنا جميعا، ليس في الوقت الحاضر بل في المستقبل أيضا.

والمجال الآخر الذي أعتبره مجالا بالغ الأهمية في عمل المنظمة هو عمل البعثات الميدانية. وقد ذكرت كوسوفو، ولكن هناك العديد من الأماكن الأخرى. ومرة أخرى، وفي هذا الصدد، فإن المنظمة تمثل شريكا جيدا لأسرة الأمم المتحدة. والمكاتب المختلفة للأمم المتحدة والأسرة الواسعة للأمم المتحدة موجودة في أجزاء العالم حيث تعمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أيضا.

وتمثل الشؤون السياسية والعسكرية وتدابير بناء الثقة وتوفير الأمن، مجالا آخر تضطلع فيها المنظمة بدور إبداعي ونعمل فيها بقوة. وهو أيضا شيء يمكن أن نعمل بشأنه بالترافق مع الأمم المتحدة. وأود أن أكرر عبارات الرئيس الحالي موراتينوس حينما تكلم عن معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وتشكل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا أساس الأمن الأوروبي، ونحن في سلوفاكيا نقدر المعاهدة تقديرا كبيرا. ويحدوني الأمل في أن نجد حلا للتحديات الحالية التي تواجه المعاهدة.

وتوفر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منتدى مناسبا للمشاورات وللتعاون بين متساويين، وهي منتدى للشمول. وبالتالي، أود مرة أخرى أن أكرر هنا عبارات

الرئيس الحالي، وزير الخارجية موراتينوس، وإبرازه أهمية ترشح كازاخستان لرئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وبلدي يؤيد تلك الرئاسة، ليس بسبب علاقاتنا الثنائية فحسب، بل أيضا بسبب أهمية وجود ممثل لإحدى دول آسيا الوسطى الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ليتولى رئاسة المنظمة.

إن عملنا مع الشركاء الآخرين من أجل التعاون عمل هام، وأفغانستان منطقة حيث عملنا معا قيم للغاية لمساعدة عمليات تحقيق الاستقرار والتنمية في ذلك البلد.

وبالنسبة لنقطة محددة واحدة وأخيرة، في ما يتعلق بالقيمة الإضافية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أود أن أذكر التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك أسرة الأمم المتحدة، وأيضا التعاون مع المنظمات غير الحكومية. وأعتقد أن هذا مجال متخلف النمو؛ ويلزمنا أن نقوم بالمزيد من العمل بشأنه حينما نتكلم عن دور الأمم المتحدة.

وأود أن اختتم بياني مرة أخرى بالتشديد على ولائنا، على السواء بوصفنا عضوا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبوصفنا عضوا في الأمم المتحدة، لأعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ودعمنا لرئاسة إسبانيا للمنظمة. وأتمنى للسيد موراتينوس النجاح في مساعيه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية بلجيكا، معالي السيد كاريل دو غوشت.

السيد دو غوشت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، شكرا جزيلا على عقد هذه الإحاطة الإعلامية. كما أود أن أشكر زميلي ميغيل أنخيل موراتينوس كويوبي، بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على إحاطته الإعلامية بشأن أنشطة المنظمة، التي أعطتنا نظرة عامة عملية وشاملة لرئاسته الجديرة بتقدير كبير. وبصفتي رئيسا سابقا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وما زلت عضوا في لجنتها الثلاثية، فإنني في وضع جيد جدا لفهم التحدي الذي تمثله الرئاسة. وأود أن أؤكد له دعم بلجيكا الكامل للجهود التي يبذلها لدفع عجلة جدول أعمال منظمة الأمن والتعاون، والذي تقرر في آخر مجلس وزاري، الذي عقد في بروكسل في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

وبوصفها منظمة إقليمية تخضع للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، فإنها تظل طرفا فاعلا إقليميا هاما. ومن خلال مفهومها الفريد للأمن، والذي يشمل الأبعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية والبيئية والإنسانية، ومن خلال وجودها على أرض الواقع، فإن هذه المنظمة هي عامل استقرار في المنطقة.

أريد أن أقول مجرد كلمة موجزة بشأن كوسوفو. بالنسبة لمنظمة الأمن والتعاون، التي لديها تواجد كبير على أرض الواقع، المشاكل المتعلقة بالولاية ليست قضية. ومن المؤكد أن هناك طريقة لزيادة تعزيز العلاقات بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون مع احترام ولايات كل منهما. وفي هذا الصدد، أفكر أولا في التعاون العملي والتنفيذي في الميدان وفيما بين الأمانتين.

الوضع المتوتر في جورجيا، في كل من أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، من الواضح أنه مثال ملموس يبرر هذا التعاون بين المنظمتين. وفيما يتعلق بالحادث الذي وقع في ٦ آب/أغسطس في جورجيا على وجه التحديد، أشكر الرئاسة الإسبانية على الجهود التي بذلتها في محاولة توضيح أسباب ذلك الحادث. وأدعو كل الجهات المعنية إلى تحمل مسؤوليتها الكاملة حتى يمكن تفادي مثل هذه الحوادث في المستقبل.

أشكر الرئيس الحالي على إحاطته الإعلامية. وأود أن أتمنى له كل النجاح في اجتماع مدريد الوزاري. وأؤكد له دعم بلجيكا الكامل بوصفها عضوا في اللجنة الثلاثية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فيتوريو كراكسي، وكيل وزارة الدولة للشؤون الخارجية في إيطاليا.

السيد كراكسي (إيطاليا) (تكلم بالفرنسية): إنه لشرف كبير أن تتاح لي الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن في هذه المناسبة الهامة.

واسمحوا لي في البداية أن أهنئ الوزير موراتينوس كويوبي على إحاطته الإعلامية، وخصوصا على فعالية ما قام به من أعمال بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والنتائج التي حققتها المنظمة حتى الآن تحت قيادته.

في آخر مجلس وزاري لمنظمة الأمن والتعاون، الذي عقد في بروكسل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ والذي كان لي شرف تمثيل بلادي فيه، أعدنا التذكير بالتزام إيطاليا نحو المنظمة وأعربنا عن الأمل في أن تكون هناك ثقة أكبر بين جميع الدول المشاركة في المنظمة.

وأود أن أعرب عن تقديري لحقيقة أن أعمال الرئاسة الإسبانية – فضلا عن أعمال الرئاسة البلجيكية التي سبقتها – كانت دائما ملهمة بهذا الهدف. ولقد أيدنا الأولويات التي حددها الوزير موراتينوس كويوبي للمنظمة هذا العام، وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد للرئاسة الإسبانية دعمنا له من أجل التوصل إلى خاتمة ناجحة لفترة ولايته.

إن إيطاليا مقتنعة بأن المنظمة لا تزال أداة فعالة للبحث، على أساس توافق الآراء، عن حلول للمشاكل التي ما زالت تؤثر على أوروبا. وفي الواقع، النزاعات الإقليمية مستمرة في ناغورني كاراباخ وجورجيا ومولدوفا. ومع ذلك، نأمل من جميع الدول المشاركة في المنظمة، تحت قيادة الوزير موراتينوس كويوبي، أن تحرص على احترام المبادئ التي تشكل أساس الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي، وهي ضبط النفس والمسؤولية ونبذ استخدام القوة. وتحت كل الظروف، الحوار والبحث عن حلول متفق عليها يجب أن يبقيا أولويتين. ولقد أثبتت الأحداث الأخيرة أنه لا يمكن حل هذه القضايا بسهولة، وأن الإرادة السياسية للأطراف المعنية، في نهاية المطاف، تظل عنصرا أساسيا.

إن إيطاليا مقتنعة بأنه يمكن لمنظمة الأمن والتعاون أن تواصل القيام بدور هام لمستقبل كوسوفو ومجتمعاتها واستقرار المنطقة. وفي هذا الصدد، نحن نؤيد الإجراءات التي اتخذتها الرئاسة الحالية. كما أننا نؤيد الأولويات الأخرى لبرنامج الرئاسة الإسبانية، وهي مكافحة الإرهاب، التحدي الرئيسي لعصرنا، والذي لا يمكن التغلب عليه إلاّ من بالتعاون الوثيق بين الدول ومع احترام المبادئ الديمقراطية؛ وحماية البيئة، مع إيلاء اهتمام خاص لتدهور وتلوث التربة والإدارة المستدامة للموارد المائية؛ وفي المجال الإنساني، تشجيع التنوع والمشاركة في المجتمعات التعددية ومكافحة التعصب والتمييز والفساد والاتجار بالبشر. هذه أصبحت عوامل لا جدال عليها في نهج المنظمة الموحد والشامل تجاه الأمن. لذلك نحن نتفق على اختيار تلك الأولويات، ونعتقد أن كل الفضل يعود إلى الرئاسة الإسبانية، التي عليها واجب إثبات قدرة المنظمة على مواجهة تحديات عصرنا وأنها عملت بفعالية لتحقيق توازن أفضل بين هذه المجالات الثلاثة. وكما قيل من قبل، فإن هذه المنظمة هي تحالف فاعل لحضارات.

لقد بدأ بالفعل مشوار مؤتمر مدريد الوزاري. بيد أن القضايا الرئيسية لم تحسم بعد. وهنا أود أن أشير إلى نظام مراقبة الأسلحة التقليدية في أوروبا، وتسوية الصراعات الإقليمية، ومستقبل رئاسة المنظمة، ووضعها القانوني، واعتماد جدول الأنصبة المقررة للميزانية. ومع ذلك،

ستتمكن الرئاسة الإسبانية من توجيهنا بحيث يتسم اجتماع مدريد بتجديد الإدراك، من جانب جميع الدول المشاركة، بأهمية الحوار السياسي ضمن إطار المنظمة في بيئة متغيرة للأمن والسلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السير جون سويرز (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشكر الوزير موراتينوس كويوبي على الإحاطة الإعلامية المكتملة والمرحب بها تماما التي قدمها لنا عن أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هذا العام. وأود أن أثني عليه، وعلى السيد دو غوشت قبله، لقيادتهما للمنظمة، والتي هي موضع تقدير كبير.

إن الدعم البريطاني للمنظمة قديم ومعروف تماما، وسوف يستمر وسيتم تعزيزه. ونعتقد أن العمل الذي تقوم به، والعمل الذي يقوم به مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، لهما قيمة حقيقية وإسهامات هامة في مجالي الأمن والديمقراطية في أوروبا. كما نشيد بالاهتمام الذي يوليه الوزير موراتينوس كويوبي لعمل المنظمة في بناء التفاهم بين الأديان؛ وتحالف الحضارات، الذي تقوده إسبانيا؛ والعمل في مجالي معاداة السامية وكراهية الإسلام. فهذه أبعاد هامة في عمل المنظمة.

ونرحب بتشديد الوزير موراتينوس كويوبي، والوزير كوبيس أيضا، على معاهدة القوات التقليدية في أوروبا. إن نظام مراقبة الأسلحة الذي أنشأته هذه المعاهدة يكتسي أهمية حقيقية للأمن الأوروبي برمته ولكل دولة في أوروبا. ونود أن نرى دخولا مبكرا للمعاهدة المعدلة في حيز النفاذ.

وأود أن أؤيد تعليقات السيد كوبيس والوزير دو غوشت بشأن جورجيا والقلق إزاء التطورات الأخيرة هناك. إن تقرير الرئيس عن أعمال المنظمة بشأن الصراعات "المجمدة" بصفة عامة موضع ترحيب كبير، وما قام به من إجراء لمتابعة حادث القذيفة الذي وقع في ٦ آب/أغسطس هو موضع ترحيب خاص. ونعتقد أن هناك دورا مستمرا لكل من الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في هذا المجال لتهدئة التوتر وتبيان الحقائق وتشجيع تسوية الصراعات ومنع نشوبها أينما أمكن. وأعتقد أن السيد زوزول قد أوصى في تقريره، بعد التحقيق في حادث ٦ آب/أغسطس، بإيجاد بعض آليات للرد السريع متابعةً لتحقيقه، حتى يمكن للمنظمة أن ترد ربما بشكل أسرع مما كان ردها في هذه الحالة. ويهمني أن أطلع على أي تعليقات قد تبدونها فيما يتعلق بتنفيذ تلك المقترحات.

وأخيرا، أشار عدة متكلمين إلى مشاركة المنظمة في كوسوفو، وهي أمر نرحب به، بما في ذلك أعمال البعثة في التحضير للانتخابات البرلمانية والبلدية في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وترجع أهمية تلك الانتخابات إلى أنها تأتي في فترة دقيقة من تطور كوسوفو ذاتها، وكما يعلم المجلس فإن فريق الاتصال اجتمع بالأمس على المستوى الوزاري بالأمينين العامين للاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي والأمين العام للأمم المتحدة، واليوم ستجري مزيد من المناقشات بين الأطراف بتيسير من ممثلي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وروسيا الذين تم تعيينهم. ونحث كلا الجانبين على مضاعفة جهودهما المبذولة للتحرك قدما والتوصل إلى حل مستدام.

ومرة أخرى، أود أن أعرب عن شكري للوزير موراتينوس كويوبي على الإحاطة الإعلامية التي قدمها وعن استمرار دعمنا القوي لقيادته وللمنظمة بوجه عام.

السيد تشركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسرنا أن نرحب في جلسة مجلس الأمن اليوم بالسيد موراتينوس كويوبي، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في

أوروبا، ووزير خارجية إسبانيا. وهذا من دواعي السرور خاصة لأن السيد رودريجز زاباتيرو، رئيس إسبانيا، في زيارة لروسيا حاليا. ونحن نرحب بالدور المتوازن والبناء الذي تؤديه إسبانيا في منصب الرئيس الحالي للمنظمة ونؤيد رغبة زملائنا الإسبان في تعزيز جدوى هذه المنظمة وتعزيز دورها في السياسة الأوروبية.

وقد عرضت روسيا على أعضاء المنظمة للنظر عدة وثائق ترمي إلى المساعدة على بلوغ تلك الأهداف. ونؤكد فوق كل شيء ضرورة اعتماد ميثاق على وجه السرعة، فبدونه من المستحيل تحويل أعمال المنظمة إلى مدونة موحدة لقواعد واضحة متفق عليها من الجميع وتحويل المنظمة إلى منظمة دولية كاملة المقومات.

ولدينا اقتناع بأن المنظمة يجب أن تضطلع بدور أقوى في النظر في المشاكل العسكرية والسياسية، والمسائل المتعلقة بمكافحة التحديات والأخطار الجديدة، بما فيها احتمالات تحديد الأسلحة واقتراح تدابير لبناء الثقة والأمن في أوروبا. ونحبذ الحوار البناء داخل المنظمة، فمن شأنه أن يشجع على تعزيز الأمن على نحو متوازن في أرجاء أوروبا.

وتأمل روسيا أن تُتخذ في الاجتماع المقبل لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في المنظمة في مدريد، يومي ٢٩ و٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، خطوات عملية لتكثيف عمليات إصلاح المنظمة. ونحن في روسيا نعلم كم تفعل إسبانيا، والسيد موراتينوس كويوبي شخصيا، لكفالة نجاح اجتماع مدريد. وستواصل روسيا التعاون على نحو وثيق للغاية لمساعدتهم على تحقيق تلك النتائج.

ويؤيد الوفد الروسي باستمرار التنمية الشاملة وتحسين التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس الأمن من جانب، والآليات الإقليمية ودون الإقليمية من جانب آخر. وينبغي أن تكمل كل منها الأخرى بشكل متناغم، استنادا إلى قاعدة وطيدة تتمثل في ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة الفصل الثامن، مع المراعاة الواجبة للمزايا النسبية لكل منها.

ومن الضروري بطبيعة الحال أن يوجد تقسيم واضح للعمل، مع الاحترام الكامل لمسؤولية مجلس الأمن الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، وهذا من شأنه أن يجعل في الإمكان توسيع نطاق القدرات الجماعية للمجتمع الدولي على مكافحة الأزمات.

ونلاحظ مع الارتياح أن المنظمة بوصفها آلية إقليمية قد أنشأت علاقات وثيقة ومثمرة مع الأمم المتحدة في نطاق واسع من المجالات الرئيسية، المرتبطة بصفة رئيسية بالأمن وتسوية الصراعات الإقليمية. ونلاحظ إسهام المنظمة في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) عن كوسوفو (صربيا). وتؤدي بعثة المنظمة الموفدة إلى المنطقة ضمن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو دورا هاما، خاصة في التشجيع على احترام حقوق الإنسان والتحضير لإجراء الانتخابات الإقليمية وفي رصد وسائل الإعلام المحلية.

وخلال بعثة المجلس إلى كوسوفو هذا العام، شهد أعضاء المجلس بعض فجوات كبيرة متبقية في تنفيذ الأحكام الرئيسية للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) المتعلقة بالمعايير الدولية. وفي هذه الحالة، ما زال يمكن للمنظمة أن تفعل الكثير، ومنه ضمان الاحترام الواجب في كوسوفو لحقوق الإنسان ولحقوق الأقليات الوطنية. ونتوقع أن يجري هذا العمل في تعاون مع الأمم المتحدة وجميع الأطراف المهتمة بالأمر.

وأود أن أتطرق إلى مسألة هامة أخرى. خلال إلقاء السيد موراتينوس كويوبي لبيانه اضطررنا أن نقوم ببعض البحث اللغوي. وكما تبين لنا، في النص الإسباني الأصلي عند إشارة السيد موراتينوس كويوبي إلى الحالة في جورجيا، لاحظ التقرير أن الأعوام الأخيرة قد شهدت بعض حوادث خطيرة في منطقتي الصراع بين جورجيا وأبخازيا وبين

جورجيا وأوسيتيا الجنوبية. وجاء في النص الانكليزي الموزّع في هذه الجلسة أن المنظمة سبق أن ''ساعدت'' جورجيا خلال بعض أحداث خطيرة. وأظن أن الأعضاء يوافقون على أن ذلك ليس تماما نفس الشيء. ولكن نود أن يظهر هذا بشكل صحيح في ترجمة بيان السيد موراتينوس كويوبي بجميع اللغات الرسمية.

ثانيا، فيما يتعلق بتقديم المساعدة لجورجيا، نرى أن المنظمة إذا تصرفت بشكل متوازن يمكن أن تساعد جورجيا على تجنب السياسات الاستفزازية الرامية إلى زيادة حدة التوتر. وقد قدمنا بالفعل تقييمنا لحادث ٦ آب/أغسطس. ونتيجة لاستفزاز آخر في منطقة الصراع بين جورجيا وأوسيتيا، يوم ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧، احتجز الجانب الجورجي جنديين روسيين. وكانا في كتيبة مختلطة القوات في أوسيتيا الشمالية. وأوجد ذلك سابقة تتمثل في استخدام القوة ضد عاملين في حفظ السلام واحتجازهم، وهو أمر لم يُسمع به من قبل. وندعو الرئيس الحالي مرة أخرى إلى اتخاذ تدابير عاجلة للإفراج عن المحتجزين بأسرع ما يمكن. وهذا يتطلب استجابة سريعة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): من المؤكد أن فرنسا لن تكون البلد الذي يلوم ممثل الاتحاد الروسي على دفاعه عن احترام اللغات داخل المنظمة.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أحذو حذو الآخرين وأضيف أيضا ترحيبنا الحار بالرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السيد موراتينوس كويوبي، وباستعراضه الشامل لأنشطة المنظمة في ظل الرئاسة الإسبانية هذا العام.

بالنظر في الجدول الأول ألاحظ أن سبعة من أعضاء مجلس الأمن هم أيضا أعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وليس من قبيل المصادفة أن توجد مجالات عديدة أجملها الوزير موراتينوس كويوبي وتتطابق فيها اهتمامات المجلس وعمله مع اهتمامات وعمل المنظمة. وهذا التداخل موضع تقدير كبير.

وأعتقد أنه سيكون كذلك من المفيد لأعضاء المجلس، خاصة من غير الأعضاء في المنظمة، لو أن الوزير موراتينوس كويوبي أفاض بعض الشيء في اثنين من المجالات التي تهم مجلس الأمن بصفة خاصة. أحدهما هو أفغانستان، وهي دولة شريكة في المنظمة. وقد أعربت أفغانستان عن اهتمامها بتوطيد التعاون مع المنظمة للمساعدة في تعزيز أمنها وتطورها الديمقراطي. وفي بيان أدلي به الوفد الأفغاني مؤخرا أمام المجلس الدائم للمنظمة، أشار الوفد إلى اهتمام خاص بالعمل مع المنظمة فيما يتعلق بمراقبة الحدود وإدارتها وتدريب الشرطة ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات ودعم الانتخابات المقبلة.

إن المنظمة تتمتع بمؤهلات قوية للغاية ودراية بتلك المجالات، ويهمني أن أعلم، إذا كانت لدى الوزير برهة يصف لنا فيها ذلك، احتمال زيادة تعاون المنظمة ونشاطها في أفغانستان من وجهة نظره.

والمسألة الثانية التي أود تناولها، وقد تناولها عدد آخر من الوفود، فهي الحالة في جورجيا والمنطقة المتاخمة. وعلى ضوء حادث الصاروخ الذي وقع في ٦ آب/أغسطس على أراضي جورجيا، وغيره من الحوادث الأمنية التي زادت من حدة التوتر في منطقتي أبخازيا وجنوب أوسيتيا في جورجيا، ما هي الخطوات الملموسة التي اتخذتها منظمة الأمن والتعاون في جورجيا لتعزيز الأمن في الميدان وردع حوادث مشابهة في المستقبل ولتعزيز ثقة أكبر بين الأطراف؟ وبالمثل، وفيما يتجاوز بناء القدرات، هل نظرت منظمة الأمن والتعاون في إحياء بعثة مراقبة الحدود في جورجيا؟

وهل هناك خطوات أخرى تنوي المنظمة اتخاذها في جورجيا لتعزيز تدابير الأمن وبناء الثقة، والتي ربما يود الوزير أن يطلعنا عليها؟

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لفرنسا.

أود أن أرحب، بالنيابة عن فرنسا، بالرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السيد ميغيل موراتينوس، وأن أشكره على بيانه. وفيما يتعلق بالأولويات التي تناولها بالتفصيل، فإننا نعتقد أنها ستسمح فعلا للمنظمة أن تتصدى للتحديات التي تواجه دولها الأعضاء، ونحن نشاطره إياها بالكامل.

وفرنسا ملتزمة التزاما راسخا بمنظمة الأمن والتعاون، وهي المنظمة الوحيدة التي توحد معا جميع الدول الأوروبية ودول أمريكا الشمالية في إطار ولاية واسعة النطاق. وقد أسهمت المنظمة في تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين، بما في ذلك من خلال بناء ركيزة من القيم المشتركة. وغالبا ما ينظر إلى هذه المنظمة كمنظمة إقليمية نموذجية. ولذا نشعر أن من الأساسي أن نحافظ على الظروف التي تكفل فعالية وكفاءة إجراءاتها. وأود أن أسجل عددا من هذه الظروف.

الأول، يتعلق بالثقة القائمة بين دولها الأعضاء الأمر الذي ينبغي أن نلتزم بالمحافظة عليه وتعزيزه على الرغم من التباين الذي لا مناص منه في النُهج المتبعة إزاء مسألة ما.

ثانيا، ومن الأهمية بمكان أن نحافظ على التوازن بين جميع أبعاد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا: البعد الإنساني بطبيعة الحال، وكذلك البعد الاقتصادي والبعد الأمني. وتكمن قيمة المنظمة في المفهوم الشامل للأمن والتعاون.

والظرف الثالث هو الحياد. والمنظمة معروفة بثروتها من الخبرات في التعامل مع الصراعات التي تنشب في المنطقة الجغرافية. وهذا ما يجعلها طرفا فاعلا أساسيا حينما يتعلق الأمر بحل الصراع في القفقاس. وكما أكد السيد موراتينوس، فإن المنظمة أدت دورا هاما وإيجابيا كذلك في كوسوفو، وهو أمر يستحق الدعم. وبفضل حيادها المسلم بها دوليا، تستطيع المنظمة أن تؤدي دورها الإيجابي.

وهناك عنصر أساسي آخر يتمثل في قدرة المنظمة على التكيف مع عالم متغير. إن تحديات اليوم لم تعد تحديات الحرب الباردة، ويجب أن تكون المنظمة كذلك قادرة على التطور. وكما جرت الإشارة، فإن الإصلاحات التي اعتمدت في عام ٢٠٠٦، عقب المؤتمر الوزاري المعقود في بروكسل، جعلت من الممكن تحسين أداء المنظمة من خلال تعزيز الشفافية في الإجراءات وتعزيز قدرة دولها الأعضاء على تقييم الأعمال المنجزة. وفرنسا مستعدة للعمل المشترك على مشاريع ملموسة لتنشيط أعمال المنظمة في كل المجالات، لا سيما فيما يتعلق بالمكون السياسي – العسكري.

وبالنسبة لفرنسا، فإن دعم العملية الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان لا زالا يمثلان أهم الأنشطة الأساسية التي تقوم بها المنظمة. وهذه ليست المهمات التي تأسست لأجلها المنظمة فحسب، بل هي في المقام الأول تسهم في كفالة السلم داخل المجال الأوروبي. وفي هذا السياق، نشيد بالدور الأساسي الذي تؤديه المؤسسات الديمقراطية، وكذلك بمكتب حقوق الإنسان في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي يراقب الانتخابات في منطقة المنظمة. ونود أن نشجع جميع الدول الأعضاء على استضافة تلك البعثات، كما كانت تفعل خلال الفترات الانتخابية الرئيسية.

وأخيرا، ينبغي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تعمل بالتنسيق الوثيق مع المنظمات الإقليمية الأخرى. وفي هذا الشأن، نرحب بعقد هذا الاجتماع لمجلس الأمن الذي يمثل دلالة على حيوية العمل الذي تنجزه الأمم المتحدة

ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ذلك العمل الذي نوليه أهمية بالغة.

وما من شك أن فعالية عمل المجتمع الدولي داخل القارة الأوروبية لا يمكن إلاّ أن يتعزز من خلال زيادة تعزيز التعاون الوثيق بين المنظمتين، ولا سيما في مجالات منع الصراعات وإدارة الأزمات وتعزيز حقوق الإنسان وإضفاء الصبغة الديمقراطية ومكافحة الإرهاب، من أجل تحقيق هدفنا في صون السلم والأمن الدوليين، وهو المهمة المناطة بمجلس الأمن.

والآن أستأنف مهامي بوصفي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة للسيد ميغيل أنخيل موراتينوس للرد على الملاحظات والأسئلة التي أثيرت.

السيد موراتينوس كويوبي (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر الوزراء الحاضرين معنا: السيد كوبيس والسيد غوشت، ووكيل وزير الدولة الإيطالي، السيد كراكسي، وكذلك جميع أعضاء المجلس على بياناتهم.

وفي اعتقادي أن مناقشة اليوم تؤكد على أهمية تعزيز وصون تقليد الحوار والتنسيق بين عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها. وأعتقد أن منظمة إقليمية مثل منظمة الأمن والتعاون، تقع عليها مسؤولية دعم وتكملة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في دورها الريادي في صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك، فإن تبادل الآراء غير الرسمي هذا في مجلس الأمن يكمل جهودنا لكفالة السلم والاستقرار في السياق الدولي الأوسع.

وأود أن أجيب على بعض الأسئلة التي وجهت إلي، ولكن قبل أن أفعل، اسمحوا لي أن أكرر التأكيد على أن الرئاسة الإسبانية الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ستصل نهايتها عشية الاجتماع الوزاري المقبل في مدريد. ويبرز شاغلان رئيسيان حينما يتعلق الأمر بالأمن والتعاون، ويتعلق أحدهما بكوسوفو. وقد أحطت علما بالبيانات التي أدلى بها عدد من الوفود الذين دعوا فيها إلى النشر الملائم واتخاذ الإجراءات من جانب البعثة في الميدان التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في كوسوفو. ونحن على إدراك تام بالمسؤوليات التي تقع على عاتق منظمة الأمن والتعاون إزاء مساعي التصدي لهذه المسألة، بصرف النظر عن المركز الذي ستتخذه كوسوفو مستقبلا. وفي هذا السياق، ومع وجود أكثر من ١ ٠٠٠ فرد من أعضاء المنظمة في الميدان، فإننا ندرك أن عملنا على تحقيق المصالحة وحماية الأماكن الدينية والثقافية أمر يتسم بالأهمية الأساسية. ولذلك فإننا ندرك مسؤولياتنا تماما ونضطلع بها كاملة من أجل كفالة نتائج حسنة وحالة مرضية في كوسوفو.

والمسألة الأخرى التي تمثل شاغلا كبيرا، وسيكون لها تأثير كبير على الأمن والتعاون في أوروبا، تتعلق بالمعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وفي هذا الصدد، سوف نبذل أقصى ما في استطاعتنا في المجلس الوزاري القادم في مدريد لكي نتمكن، كحد أدنى، من تحقيق بعض التقدم السياسي بشأن المعاهدة، ولكي نقطع شوطا إلى الأمام في بناء الثقة المتبادلة في مجال نزع السلاح في أوروبا.

هاتان هما الملاحظتان المحددتان اللتان أردت أن أبديهما فيما يتعلق بالمهمات الفورية وبالشواغل التي تواجهها الرئاسة الإسبانية. وكما أشرت في بياني الاستهلالي، فإننا سنكفل أن المنظمة بكاملها، وبجوانبها الثلاثة: الإنساني والسياسي - العسكري والبيئي - الاقتصادي، سوف تحافظ على وتيرة عملها الحالية.

وأود أن أنتقل الآن إلى بعض الشواغل التي أثيرت وبعض الأسئلة المحددة التي وجهت إلي من جانب مختلف الأعضاء الذين أخذوا الكلمة. ولم يكن في نيتي أن أبدأ

مناقشة بشأن الحالة في جورجيا والحوادث التي وقعت فيها في آب/أغسطس الماضي أو أن أتناولها على نحو أكثر تحديدا، ولكن حيث أن بعض البيانات تناولت الموضوع، سوف أشير إلى الإجراءات التي اتخذها الرئاسة الإسبانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في هذا الشأن.

في أعقاب الأنباء الأولى حول الحوادث التي وقعت، تولت الرئاسة دورا رياديا، حيث أجرت اتصالات مع جميع الأطراف، وبالتالي مكنت من إجراء الحوار القائم فعلا بين جورجيا وروسيا من أجل التصدي لمسألة ما ينبغي أن يكون هدفنا المشترك: التفاهم المشترك وحسن الجوار والتعاون بين البلدين الهامين: الاتحاد الروسي وجورجيا.

وقد تم تعيين ممثل خاص للرئيس، وهو وزير خارجية كرواتيا السابق، السيد جوليس، بنية محددة، هي تهيئة مناخ للثقة والحوار.

وقدّم الممثل الشخصي، السيد زوزل، إحاطة إعلامية إلى المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في فيينا عن بعثته. وعرض تقريرا ينظر إلى المستقبل، لا إلى الماضي، ويهدف إلى تهيئة مناخ من الثقة المتبادلة والحوار بغية المضي قُدما، وبالتالي ضمان الأمن والتعاون لعضوية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأسرها. وقد اقتُرح عدد من التدابير وحُددت خطوطها العامة في المجلس الدائم، بما في ذلك تدابير للإنذار السريع لمنع وقوع حوادث مماثلة في المستقبل وتدابير لتحسين عمل المراقبين العسكريين. وكل ذلك قد عُمل بغية ضمان عدم تكرار وقوع هذه الحوادث.

وفي ذلك الصدد، أعتقد أن أكثر الأشياء إيجابية هو أن هناك حوارا جيدا بين الاتحاد الروسي وجورجيا. ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تشجع ذلك الحوار الجيد وتروِّج له، ونريد لذلك الحوار التعاوني أن يستمر. وستواصل الرئاسة العمل من خلال ممثلها الشخصي، إذا ما رأت الأطراف ذلك مناسبا. وسنظل مستعدين لمساعدة جميع الأطراف وجميع الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن هناك خيارات عديدة. وهناك، بالطبع، رغبة في نزع فتيل أي حادثة من ذلك النوع. وبوسع ممثلي الاتحاد الروسي وفرنسا أن يستيقنا من أن الرئاسة الإسبانية تجري بالفعل اتصالات مع جورجيا بغية استجلاء الحالة المتعلقة بأولئك الأفراد من قوات حفظ السلام في جنوب أوسيتيا. وإننا على اتصال بجورجيا بغية الحصول على تلك المعلومات. وأود أيضا أن أنقل إلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أن تحسين تدابير السيطرة على الحدود تمثِّل أحد الأمور الأساسية، وهذا بالطبع يجب أن يكون موضوع توافق آراء عام في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولكنه يمثِّل إحدى الأفكار التي نستكشفها مع جميع الدول الأعضاء.

وإذ ننتقل إلى أفغانستان، فقد أشار ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إلى إحدى المسائل الأساسية، التي تطرقت لها في بياني، وهي وسط آسيا. إن هناك حالة جديدة في وسط آسيا، حيث كانت هناك تاريخيا تحديات استراتيجية كبرى تتعين مواجهتها بغية ضمان الاستقرار في المنطقة. وبما أن بلدان وسط آسيا ذات عضوية كاملة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يجب عليها أيضا تحمل قسطها من المسؤولية عن ضمان الأمن.

إن من أول الأشياء التي اكتسبتها من زيارتي لوسط آسيا كان الإدراك المباشر لأهمية زيادة الاشتغال والمساعدة، في الحل المشترك للتحديات الكبرى التي تواجه أفغانستان وكذلك إدراك لفقدانهما حتى الآن. وأعتقد أن الرئاسة الإسبانية ستكون مستعدة خلال اجتماع المجلس الوزاري في مدريد لإدخال أفغانستان في حظيرة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والأمر الأهم، للمساعدة على تمكين بلدان وسط

آسيا من المشاركة ومن أن تصبح معنية بصورة أعمق بحل المسائل الأمنية والمسائل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والهياكل الأساسية.

فهناك إذَن قدر كبير من العمل الذي يتعين القيام به في مجال التعاون بين منظمة الأمن والتعاون وأفغانستان، وسنعمل على تحقيق تلك الغاية. وأعتقد أننا جميعا سننتفع من زيادة التعاون والاستقرار، إذا ما استطعنا أن نحدد بوضوح الأهداف والأولويات. وينبغي أن يتم ذلك في روح من الحوار الأسري والتعاون والصداقة بين جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وقد ظلت تلك هي روحنا منذ أن تولينا رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد موراتينوس كويوبي على التوضيحات التي قدّمها.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١١.